



سياسة إدارة المخاطر

نوفمبر ٢٠٢٢م



١. جدول المحتويات

١.	جدول المحتويات	٢
٢.	مرجعية الوثيقة	٣
٢,١.	ضبط الوثيقة	٣
٢,٢.	معلومات الإنشاء والمراجعة	٣
٤.	المقدمة	٧
٤,١.	نبذة عامة	٧
٤,٢.	الغرض	٧
٤,٣.	أهداف إدارة المخاطر	٧
٤,٤.	النطاق	٨
٤,٥.	الاستثناءات	٨
٥.	بيان السياسة	٨
٦.	الأدوار والمسؤوليات	١٠
٧.	الحفاظ على السياسة	١٧
٧,١.	الملكية	١٧
٧,٢.	الموافقات	١٧
٧,٣.	المراجعة والتحديث	١٧
٧,٤.	النشر والتعميم	١٧
٧,٥.	الوثائق المرجعية	١٧



٢. مرجعية الوثيقة

٢.١. ضبط الوثيقة

معلومات الوثيقة	
عنوان الوثيقة	سياسة إدارة المخاطر (Risk Management Policy)
عدد الصفحات	١٧
رقم النسخة	النسخة ١,٠
التصنيف	وثيقة داخلية

٢.٢. معلومات الإنشاء والمراجعة

الاعداد والمراجعة				
التاريخ	المُعد	النسخة	الوصف	التوقيع
نوفمبر ٢٠٢٢	الإدارة العامة للمخاطر والأزمات	١,٠	اعداد	عبدالله
ديسمبر ٢٠٢٢	الإدارة العامة للشؤون القانونية	١,٠	مراجعة	مقر

٢.٣. الاعتماد

الموافقات على الوثيقة			
الاسم	المسمى الوظيفي	التوقيع	تاريخ الموافقة
م. منصور بن هلال المشيطي	معالي نائب وزير البيئة والمياه والزراعة		
م. عبدالرحمن بن عبدالمحسن الفضلي	معالي وزير البيئة والمياه والزراعة		١٤٤٥ ١٢ ٢١



٣. قائمة التعريفات

المصطلح	التعريف
الوزارة (Ministry)	وزارة البيئة والمياه والزراعة.
الوزير (Minister)	معالي وزير البيئة والمياه والزراعة.
الحكومة (Governance)	مزيج من العمليات والهيكلية التي تضعها الوزارة لإعلام وتوجيه وإدارة ومراقبة الأنشطة وذلك من أجل تحقيق الأهداف.
سياسة إدارة المخاطر (Risk Management Policy)	مجموعة من المبادئ الأساسية التي تساعد على التطبيق الفعال لإدارة المخاطر.
الإدارة العليا لإدارة المخاطر (Management Senior)	قمة الهرم الوظيفي في وزارة البيئة والمياه والزراعة والمتمثلة بالوزير، ونائب الوزير، والوكلاء، والذين يقومون بدور قيادي في إدارة وتوجيه الوزارة ويتمتعون بالصلاحيات والسلطة.
اللجنة الاشرافية العليا (Supervisory Committee)	اللجنة التي تقدم الدعم والتوجيهات الاستراتيجية المرتبطة بإطار وعمليات إدارة المخاطر.
اللجنة التوجيهية (Directory Committee)	اللجنة التي تختص بالإشراف على تنفيذ الإطار العام لإدارة المخاطر وضمان أنها مناسبة لطبيعة ومستوى أنشطة وزارة البيئة والمياه والزراعة.
اللجنة التنفيذية (Executive Community)	اللجنة التي تختص بمراجعة مخرجات برنامج إدارة المخاطر وإدارة المهام ذات التابع الفني وتشكيل فرق العمل المعنية من مختلف الإدارات للمشاركة في أي مهام خاصة بإدارة المخاطر.
الجهات التابعة و المرتبطة بالوزارة (Associated Entities)	الجهات التابعة و المرتبطة إداريا أو تنظيميا بالوزارة، سواء كانت هيئات أو مؤسسات عامة، أو مراكز، أو مديريات عامة أو ما في حكمها، أو شركات مملوكة بالكامل للدولة، أو تمتلك الدولة الأغلبية فيها، أو شركات تجارية.
أصحاب المصلحة (Stakeholders)	الأفراد أو الشركات أو الهيئات التي لها مصلحة ويمكن أن يكون لها تأثير على الاستراتيجية او عمليات إدارة المخاطر.



المصطلح	التعريف
الخطر (Risk)	أي حدث قد يؤثر على قدرة الوزارة على تحقيقها لأهدافها وتنفيذ استراتيجياتها بنجاح.
الخطر المتأصل (Inherent Risk)	هو الخطر القائم في العملية والذي يتم تحديده وتقييمه دون أخذ الضوابط الرقابية بعين الاعتبار.
الخطر المتبقي (Residual Risk)	هو الخطر الذي يتم تحديده وتقييمه بعد الأخذ بعين الاعتبار الضوابط الرقابية ذات الصلة والتي يتم تطبيقها على المخاطر المتأصلة.
إدارة المخاطر (Risk Management)	نهج شامل ومتسق يساعد الجهة، بغض النظر عن حجمها، على تحديد وتقييم ومعالجة ومراقبة المخاطر التي تعيق تحقيق أهدافها الاستراتيجية والمشاريع والمبادرات ذات الصلة وممارسات التشغيل اليومية.
مالك خطة العلاج (Risk Treatment Owner)	الشخص أو الجهة المسؤولة عن تنفيذ خطة العلاج للخطر والتأكد من فاعليتها.
مسؤول المخاطر	موظف يتم تعيينه من قبل الوكيل بحيث يكون ممثل للوكالة ويعمل كحلقة وصل بين الوكالة وإدارة المخاطر التابعة للإدارة العامة للمخاطر والأزمات وذلك من خلال التنسيق والإشراف على رواد المخاطر في الوكالة لغايات رفع تقارير ونماذج إدارة المخاطر إلى إدارة المخاطر التابعة للإدارة العامة للمخاطر والأزمات بشكل موحد وممنهج.
رواد المخاطر (Risk Champion)	ممثل عن كل إدارة يتم تعيينه ليعمل كحلقة وصل بين إدارته المعنية وإدارة المخاطر / مسؤولي المخاطر وذلك لضمان تنسيق وتنفيذ عمليات إدارة المخاطر.
الإدارة المعنية (Concerned General) (Department)	هي الإدارة العامة التابعة للوزارة والتي تقوم بتطبيق عمليات وممارسات إدارة المخاطر المناطة بها كجزء من إطار إدارة المخاطر.
قابلية تحمل المخاطر (Risk Appetite)	درجة المخاطرة التي تكون الوزارة على استعداد لتقبلها سعياً في تحقيق أهدافها، وتساعد درجة تقبل المخاطر في صنع القرار الاستراتيجي واتخاذ القرارات.



المصطلح	التعريف
تقييم المخاطر (Risk Assessment)	هي عملية تشمل على قياس درجة الخطر من ناحية الأثر والاحتمالية ويتم تقييم كل خطر بالشكل المتأصل (قبل أخذ الضوابط الرقابية بعين الاعتبار) والشكل المتبقي (بعد أخذ الضوابط الرقابية بعين الاعتبار).
سجل المخاطر (Risk Register)	سجل يشمل على كافة المخاطر وتفاصيلها.
الضوابط الرقابية (Controls)	السياسات والإجراءات (اليدوية والمؤتمتة) والأنشطة التي يتم تصميمها وتطبيقها بهدف التأكد من إبقاء المخاطر ضمن الحدود التي تكون لدى الوزارة الاستعداد لتقبلها.
القوة القاهرة (Force Majeure)	حدث أو سلسلة أحداث خارجة عن السيطرة المعقولة للطرف (الأطراف) تمنعهم أو تؤخرهم من أداء التزاماتهم بموجب التعاقد أو الظروف غير المتوقعة التي تمنع الوزارة من تقديم خدماتها.

* مصدر المصطلحات والتعاريف المستخدمة المعايير الدولية التي تشمل على ISO 31000 و COSO ERM



٤. المقدمة

٤.١. نبذة عامة

حرصاً على تعزيز ممارسات إدارة المخاطر في وزارة البيئة والمياه والزراعة وتطبيق عمليات إدارة المخاطر التي تساهم في تعزيز قدرة الوزارة في الاستجابة للمخاطر والتخفيف من حدتها، تم إعداد سياسة إدارة المخاطر والتي توضح المبادئ والتوجهات الرئيسية التي تُنظم سير الأعمال الخاصة بإدارة المخاطر في الوزارة، وتوفر مرجع رئيسي لكافة منسوبي الوزارة عن أسس عمليات إدارة المخاطر الواجب اتباعها.

٤.٢. الغرض

يعد الغرض من السياسة هو تحديد المبادئ والتوجهات الرئيسية التي تستند عليها عمليات إدارة المخاطر في الوزارة، بحيث توضح المبادئ الأساسية لإطار إدارة المخاطر وطبيعة الأدوار والمسؤوليات الخاصة بأصحاب المصلحة المعنيين بعمليات إدارة المخاطر وذلك بما يساهم في حوكمة عمليات إدارة المخاطر.

٤.٣. أهداف إدارة المخاطر

تعتبر إدارة المخاطر عنصر أساسي يساهم في زيادة كفاءة العمليات واتخاذ القرارات بالشكل الفعال، من خلال تحديد المخاطر التي قد تواجهها الوزارة والتي قد تؤثر على تحقيقها لأهدافها وذلك من أجل إدارتها وتقليل من احتمالية حدوثها أو درجة أثرها، وموضح ادناه أبرز الأهداف الرئيسية من تطبيق إدارة المخاطر:

- المساهمة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الخاصة بالوزارة.
- تحسين عملية اتخاذ القرار على مستوى الوزارة من خلال الأخذ بعين الاعتبار المخاطر التي تم تحديدها.
- تقليل / تخفيف أثر المخاطر المتعلقة بالامتثال والسمعة.
- ضمان الالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها والامتثال للمتطلبات التنظيمية الدولية والمحلية.
- التنبؤ بالمخاطر الرئيسية قبل وقوعها وعلاجها بالشكل الفعال.
- زيادة كفاءة العمليات التشغيلية والمالية.
- التخفيف من أثر المخاطر على الخطط الاستراتيجية والعمليات والسمعة.



٤,٤. النطاق

تنطبق هذه السياسة على جميع الموظفين (بدوام كامل أو جزئي) والمقاولين والشركاء ومقدمي الخدمات كما تشمل هذه السياسة الخدمات والعمليات لكافة الوكالات والإدارات والفروع والجهات المرتبطة بالوزارة بكافة المناطق الجغرافية.

٤,٥. الاستثناءات

تطبق هذه السياسة من قبل الوزارة ويشمل نطاق تنفيذها أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين، ويستثنى من تطبيقها ما يلي:

- عملاء الوزارة.
- أي أحداث نتيجة قوة قهرية.
- كما ومن المهم التأكيد على أن إدارة المخاطر لا تضمن إمكانية تحديد جميع المخاطر الهامة والتصدي لها وإنما تعزز تلك الإمكانية.
- وتخضع هذه الاستثناءات للمراجعة سنوياً وستتم الموافقة على أي تعديلات على الاستثناءات (إن وجدت) من قبل الأطراف المعنية ذات الصلة.

٥. بيان السياسة

إن سياسة إدارة المخاطر التي تتبناها وزارة البيئة والمياه والزراعة تهدف إلى تعزيز ورفع مستوى ثقافة وممارسات إدارة المخاطر على صعيد الوزارة والتي تنعكس بشكل إيجابي على العمليات التي تطبقها الوزارة، ولذلك يتعين على جميع منسوبي الوزارة الالتزام بكافة البنود والمحتويات الواردة بهذه السياسة.

ولضمان التطبيق السليم لعمليات إدارة المخاطر، تلتزم الوزارة بما يلي:

- ٥,١. التأكد من أن إدارة المخاطر تحقق الأهداف الخاصة بها بالتوائم مع الأهداف الاستراتيجية الخاصة بالوزارة.
- ٥,٢. تعزيز رفع مستوى ونشر ثقافة إدارة المخاطر في الوزارة من خلال عقد التدريبات والورش التوعوية.
- ٥,٣. تضمين ممارسات إدارة المخاطر في العمليات والأنشطة اليومية التي تنفذها الوزارة.



- ٥,٤. توجيه ودعم أصحاب المصلحة بتطبيق عمليات إدارة المخاطر بالفعالية اللازمة.
- ٥,٥. توضيح طبيعة الأدوار والمسؤوليات المناطة بأصحاب المصلحة المعنيين بعمليات إدارة المخاطر.
- ٥,٦. التطبيق الفعال لعمليات إدارة المخاطر وفقاً لنموذج الحوكمة ودليل السياسات والإجراءات المعتمدة.
- ٥,٧. الالتزام بدورة تطبيق إدارة المخاطر والتي تشمل على تحديد المخاطر، وتقييم المخاطر، ومعالجة المخاطر، والمراقبة والإبلاغ.
- ٥,٨. رصد وتوثيق أبرز المخاطر الاستراتيجية على مستوى الوزارة ومراقبتها بالشكل الدوري المستمر.
- ٥,٩. تنفيذ أنشطة وعمليات الوزارة وفقاً لقابلية المخاطر التي تحددها الوزارة.
- ٥,١٠. المراقبة المستمرة لمؤشرات المخاطر الرئيسية وفقاً لحدود قابلية تحمل المخاطر المعتمدة.
- ٥,١١. ضمان الامتثال للمتطلبات التشريعية والتنظيمية المعمول بها والتوافق مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية ذات العلاقة.
- ٥,١٢. تأهيل الكفاءات اللازمة لتطبيق عمليات إدارة المخاطر وتوفير الدعم والتوجيه المناسب لمنسوبي الوزارة.
- ٥,١٣. مراجعة نتائج أداء إدارة المخاطر بالشكل السنوي وتحديد مجالات التحسين اللازم تطبيقها.



٦. الأدوار والمسؤوليات

لغايات تفعيل عمليات إدارة المخاطر بالشكل الملائم والفعال في الوزارة، وتوفير نهج حوكمة متين، تم تحديد طبيعة الأدوار والمسؤوليات المناطة بأصحاب المصلحة المعنيين بإدارة المخاطر وذلك حسب التالي:

الجهة	الأدوار والمسؤوليات
الإدارة العليا لإدارة المخاطر	- اعتماد سياسات إدارة المخاطر وأي تعديلات عليها. - الموافقة على بيان وحدود قابلية تحمل المخاطر. - الموافقة على استراتيجية المخاطر - إصدار القرارات ذات الصلة بتشكيل اللجنة التوجيهية وتعيين رئيس اللجنة. - الموافقة على الميثاق الخاص باللجنة التوجيهية. - دعم تنفيذ عمليات إدارة المخاطر في الوزارة وحث جميع منسوبي الوزارة والجهات المرتبطة بالوزارة على ضرورة تطبيقها.
وكلاء الوزارة	- ضمان تنفيذ عمليات إدارة المخاطر بالشكل الفعال على مستوى الوكالة. - مراجعة سجلات المخاطر بالشكل الدوري على مستوى الوكالة. - مراجعة مؤشرات المخاطر الرئيسية على مستوى الوكالة والتأكد من أن عملية المراقبة تتم بالشكل الفعال. - توجيه الإدارات العامة التابعة للوكالة على تطبيق الإطار العام لإدارة المخاطر.
لجان إدارة المخاطر (اللجنة الاشرافية العليا - اللجنة التوجيهية - اللجنة التنفيذية)	- تقديم توجيهات استراتيجية واتخاذ القرارات الخاصة ببرنامح وإطار إدارة المخاطر. - الاطلاع على أبرز المخاطر التي قد تؤثر على قدرة الوزارة على تحقيق خططها الاستراتيجية والمالية والتشغيلية، وكل ما قد يؤثر على سمعة الوزارة. - الموافقة على تشكيل اللجان الفرعية وفرق العمل المتخصصة لدراسة المواضيع وتقديم الرأي الفني في مجال أعمال اللجنة، لمعاونتها في أداء مهامها.



• إعداد واقتراح استراتيجية المخاطر بالتعاون مع الوكالات. • إعداد واقتراح بيان وحدود قابلية تحمل المخاطر بالتعاون مع الوكالات. • إعداد واقتراح السياسات والإجراءات ذات العلاقة والإطار العام الخاص بإدارة المخاطر. • الإشراف على تنفيذ سياسة إدارة المخاطر وتقييم ومراقبة مدى تطبيقها، وللإدارة الحق في الاطلاع على المعلومات اللازمة التي تمكنها من أداء مهامها بما يتناسب مع صلاحياتها ومسؤوليتها. • الإشراف على رفع وعي منسوبي الوزارة وتدريبهم لتمكينهم من تطبيق عمليات إدارة المخاطر. • متابعة تطبيق بيان وحدود قابلية تحمل المخاطر واستراتيجية المخاطر والسياسات ذات العلاقة ومنهجية ومعايير التقييم. • إعداد التقارير اللازمة ورفعها للإدارة العليا واللجنة التوجيهية وذلك للمساهمة في تمكين عملية اتخاذ القرار. • متابعة الامتثال بتطبيق القرارات الصادرة من الجهات المختصة من أنظمة وتعليمات ذات الصلة بإدارة المخاطر. • مشاركة الدليل الإرشادي مع الجهات المرتبطة بالوزارة وذلك من أجل تطبيق عمليات إدارة المخاطر في قطاعات البيئة والمياه والزراعة. • مشاركة نماذج التقارير الدورية ذات العلاقة بالمخاطر الاستراتيجية ومؤشرات المخاطر الرئيسية وخطط المعالجة مع الجهات المرتبطة بالوزارة. • المتابعة على استلام وتحليل تقارير المخاطر الدورية من الجهات المرتبطة بالوزارة.	إدارة المخاطر التابعة للإدارة العامة للمخاطر والأزمات
• الإشراف على عمليات تطبيق إدارة المخاطر في الوكالة والإدارات العامة التي تنبثق عنها ودمج ممارسات إدارة المخاطر في جميع الجوانب والأنشطة والعمليات. • التنسيق بالشكل المستمر جميع الأنشطة الخاصة بإدارة المخاطر مع إدارة المخاطر التابعة للإدارة العامة للمخاطر والأزمات. • توفير المعلومات التي تُطلب من قبل الإدارة العامة للمخاطر والأزمات. • القيام بإرسال سجلات المخاطر والتقارير الدورية (بشكل شهري، وربع سنوي، ونصف سنوي، وسنوي) إلى الإدارة العامة للمخاطر والأزمات مع ضرورة التأكد من دقة البيانات الواردة بها (بعد الحصول على الموافقات من أصحاب المصلحة المعنيين). • تطبيق الإطار العام الخاص بإدارة المخاطر والصادر من قبل الإدارة العامة للمخاطر والأزمات.	إدارات المخاطر التابعة للوكالات الممثلة للقطاعات (البيئة والمياه والزراعة)



• تطبيق عمليات إدارة المخاطر (تحديد، تقييم، معالجة، المراقبة والإبلاغ) في الوكالة وذلك من خلال التعاون مع رواد المخاطر. • ضمان تنفيذ عمليات إدارة المخاطر بما يتوافق مع سياسة إدارة المخاطر. • ضمان تحديد المخاطر المتخصصة ذات الصلة باختصاص الوكالة والقطاع. • مراجعة جميع مكونات سجل المخاطر وتحديثها بالشكل المستمر من خلال التنسيق مع منسوبي الوكالة من أجل ضمان أن جميع سجلات المخاطر محدثة وتعكس الوضع الحالي. • متابعة تطبيق بيان وحدود قابلية تحمل المخاطر واستراتيجية المخاطر والسياسات ذات العلاقة ومنهجية ومعايير التقييم. • مراقبة مؤشرات المخاطر الرئيسية الخاصة بالوكالة بالشكل المستمر، والقيام بالتصعيد بالشكل الفوري لإدارة المخاطر التابعة للإدارة العامة للمخاطر والأزمات. • رفع وعي منسوبي الوكالة والقطاعات. • متابعة الامتثال بتطبيق القرارات الصادرة من الجهات المختصة من أنظمة وتعليمات ذات الصلة بإدارة المخاطر. • مشاركة الدليل الإرشادي والنماذج مع القطاعات. • المتابعة على استلام التقارير وسجلات المخاطر من القطاعات.	
• الإشراف على عمليات تطبيق إدارة المخاطر في الإدارة العامة ودمجها في جميع الجوانب والأنشطة والعمليات. • ضمان توفر الموارد المطلوبة لتنفيذ خطط العمل لمعالجة المخاطر. • ضمان التزام الإدارة العامة بالسياسات وأي متطلبات ذات علاقة بإدارة المخاطر. • تعزيز ثقافة وممارسات إدارة المخاطر من خلال توجيه موظفي الإدارة العامة بتنفيذ عمليات إدارة المخاطر ودعم رائد المخاطر المُعين. • مراجعة سجلات المخاطر بشكل دوري ومستمر لضمان دقة المعلومات وشمولية المخاطر التي تم تحديدها. • ضمان تنفيذ عملية تقييم المخاطر بالشكل الصحيح. • متابعة مدى كفاية الضوابط الرقابية الداخلية التي تم تحديدها والتأكد من فاعليتها. • مراجعة ومتابعة الحالة العامة لمدى تنفيذ خطط العلاج الخاصة بالمخاطر.	مدراء الإدارات العامة
• توفير المعلومات والبيانات بشكل دقيق وفي الوقت المناسب لضمان فعالية وكفاءة إجراءات تحديد وتقييم وإدارة ومراقبة المخاطر. • تنفيذ الضوابط الرقابية المتعلقة بالعمليات الرئيسية للإدارة العامة أو الإدارة أو الوحدة بشكل فعال.	فرق الإدارات العامة والإدارات ووحدات العمل



• تحديد وتقييم المخاطر المتأصلة والمتبقية المتعلقة بالإدارة العامة أو الإدارة أو الوحدة وبالتعاون مع رواد المخاطر. • تحديد وتقييم خيارات معالجة المخاطر وإعداد خطط العمل لمعالجة المخاطر بناءً على نتائج تقييم خيارات المعالجة وبالتعاون مع رواد المخاطر. • تنفيذ خطط العمل لمعالجة المخاطر ورفع تقارير التقدم في التنفيذ إلى إدارة المخاطر بشكل مستمر من خلال التنسيق مع رواد المخاطر. • مراجعة وتحديث سجلات المخاطر المعنية بالإدارة العامة أو الإدارة أو الوحدة بشكل مستمر وتحديد وتقييم أي مخاطر جديدة ورفعها إلى إدارة المخاطر بشكل دوري بالتنسيق مع رواد المخاطر.	
• المساهمة في رفع مستوى ثقافة ونضج ممارسات إدارة المخاطر من خلال التعاون مع الإدارة العامة للمخاطر والأزمات في نشر المسائل ذات صلة بإدارة المخاطر وتوفير التغطية الإعلامية اللازمة عند عقد أي ورش ذات أهمية عالية.	الإدارة العامة للتواصل المؤسسي والإعلام
• الإشراف على تطبيق عمليات إدارة المخاطر من خلال المتابعة والتواصل المستمر مع رواد المخاطر. • التنسيق مع إدارة المخاطر التابعة للإدارة العامة للمخاطر والأزمات في توفير أي متطلبات ذات صلة بإدارة المخاطر ومرتبطة بالوكالة. • ضمان تكوين الإدارات العامة التابعة للوكالة الفهم عن عمليات إدارة المخاطر من خلال الاطلاع على سياسات وإجراءات إدارة المخاطر. • الإشراف والتأكد من قيام الإدارات العامة بتضمين إدارة المخاطر في العمليات الخاصة بها. • التنسيق مع إدارة المخاطر التابعة للإدارة العامة للمخاطر والأزمات في توفير أي متطلبات ذات صلة بإدارة المخاطر ومرتبطة بالوكالة. • استلام جميع التقارير الدورية (بشكل شهري، وربع سنوي، ونصف سنوي، وسنوي) وسجلات المخاطر من رواد المخاطر في الإدارات العامة التابعة للوكالة ومشاركتها مع إدارة المخاطر التابعة للإدارة العامة للمخاطر والأزمات. • إدارة عملية التصعيد الفوري لإدارة المخاطر التابعة للإدارة العامة للمخاطر والأزمات في حال مواجهة أي تحديات أو تحديد مخاطر عاجلة.	مسؤول المخاطر
• المتابعة بالشكل المستمر جميع الأنشطة الخاصة بإدارة المخاطر والعمل كنقطة اتصال بين إدارة المخاطر وإداراتهم العامة، بحيث سيكون الرائد هو من يقوم بإرسال جميع التقارير والتواصل مع مسؤول المخاطر / إدارات المخاطر التابعة للوكالات / إدارة المخاطر التابعة للإدارة العامة للمخاطر والأزمات.	رواد المخاطر



- تحديد المخاطر (بما يشمل أيضاً السبب والأثر من كل خطر) الخاصة بالإدارة العامة وبالتنسيق مع منسوبي إدارتهم (حيث سيتطلب من رائد المخاطر التنسيق والإشراف الكامل على تيسير عملية تحديد المخاطر عن طريق عقد اجتماعات وورش العمل وجلسات العصف الذهني مع منسوبي إدارتهم)، من أجل بناء سجلات المخاطر وضمان شموليتها.
- تقييم المخاطر الخاصة بالإدارة العامة على المستوى المتأصل ومن ثم تحديد الضوابط الرقابية ذات الصلة بتلك المخاطر حتى يتم تقييم المخاطر أيضاً على (حسب معايير تقييم المخاطر المعتمدة)، وذلك بالتنسيق مع منسوبي إدارتهم (حيث سيتطلب من رائد المخاطر التنسيق والإشراف الكامل على تيسير عملية تقييم المخاطر عن طريق عقد اجتماعات وورش العمل وجلسات العصف الذهني مع منسوبي إدارتهم)، من أجل تحديث سجلات المخاطر وضمان شمولية ودقة التقييم.
- تحديد استراتيجيات المعالجة لكل خطر وخطط المعالجة الخاصة بالمخاطر التي تم تحديدها في سجل المخاطر وذلك بالتنسيق مع منسوبي إدارتهم (حيث سيتطلب من رائد المخاطر التنسيق والإشراف الكامل على تيسير عملية تحديد استراتيجيات المعالجة والخطط اللازمة ومواعيد التطبيق)، وذلك من أجل تحديث سجلات المخاطر وضمان شمولية خطط العلاج.
- مراقبة مدى تنفيذ خطط العلاج بالشكل المستمر وبناءً على مواعيد التطبيق المحددة في سجل المخاطر، والتنسيق مع مالك خطة العلاج للتأكد من أن تم تنفيذها بالفعل.
- مراقبة مؤشرات المخاطر الرئيسية الخاصة بالإدارة العامة بالشكل المستمر، والقيام بالتصعيد لإدارة المخاطر التابعة للإدارة العامة للمخاطر والأزمات.
- القيام بالتصعيد إلى أصحاب المصلحة ذو الصلة في حال التأخر عن تطبيق خطة العلاج أو عدم تطبيقها.
- مراجعة جميع مكونات سجل المخاطر وتحديثها بالشكل المستمر من خلال التنسيق مع منسوبي الإدارة العامة من أجل ضمان أن جميع سجلات المخاطر محدثة وتعكس الوضع الحالي.
- رفع أي تعديلات أو مسائل طارئة ذات صلة بمكونات سجل المخاطر إلى إدارة المخاطر التابعة للإدارة العامة للمخاطر والأزمات بعد الحصول على موافقة أصحاب المصلحة المعنيين.
- توفير المعلومات التي تُطلب من قبل إدارة المخاطر التابعة للإدارة العامة للمخاطر والأزمات (على سبيل المثال تقارير خاصة بأبرز المخاطر لدى الإدارة العامة)، بحيث



يجب على الرائد التجاوب والتعاون مع إدارة المخاطر التابعة للإدارة العامة للمخاطر والأزمات والتنسيق مع الإدارة العامة لأجل توفير المعلومات بالشكل الكامل وبأسرع وقت. • القيام بإرسال سجلات المخاطر والتقارير الدورية (بشكل شهري، وربع سنوي، ونصف سنوي، وسنوي) إلى إدارة المخاطر التابعة للإدارة العامة للمخاطر والأزمات مع ضرورة التأكد من دقة البيانات الواردة بها (بعد الحصول على الموافقات من أصحاب المصلحة المعنيين)، والالتزام بمواعيد الإرسال. • الإجابة على كافة المسائل التي يتم طرحها فيما يخص إدارة المخاطر. • الالتزام بحضور جميع التدريبات وجلسات التوعية التي يتم الإعلان عنها من قبل إدارة المخاطر التابعة للإدارة العامة للمخاطر والأزمات. • القيام بالتصعيد وبالشكل الفوري والسريع بالمخاطر التي تُعد عاجلة وذات تأثير كبير وذلك من خلال استخدام نموذج تحديد المخاطر العاجلة. • القيام بتنمية المعرفة والمهارات عن إدارة المخاطر، من خلال تطوير فهم شامل عن جميع عمليات إدارة المخاطر والأدوات والنماذج التي سيتم استخدامها. • القيام بتعزيز وعي منسوبي الإدارة العامة وذلك من خلال اطلاعهم على ممارسات إدارة المخاطر بالشكل المستمر ونقل المعرفة لهم، بحيث سيكتسب رائد المخاطر العلم والمعرفة عن إدارة المخاطر من خلال التدريبات والإرشادات ذات الصلة بإدارة المخاطر.	
• تطبيق عمليات إدارة المخاطر بالشكل الشامل لضمان تقديم الخدمات للمستفيدين بفعالية وكفاءة. • توفير المعلومات والبيانات بشكل دقيق وفي الوقت المناسب لضمان فعالية وكفاءة إجراءات تحديد وتقييم وإدارة ومراقبة المخاطر. • تنفيذ الضوابط الرقابية المتعلقة بالعمليات الرئيسية وذات الصلة بخدمة المستفيدين بالشكل فعال. • تحديد وتقييم المخاطر المتأصلة والمتبقية وبالتعاون مع رواد المخاطر وإدارة المخاطر التابعة للإدارة العامة للمخاطر والأزمات. • تحديد وتقييم استراتيجية معالجة المخاطر وإعداد خطة معالجة المخاطر بالتعاون مع رواد المخاطر وإدارة المخاطر التابعة للإدارة العامة للمخاطر والأزمات. • تنفيذ خطط العمل لمعالجة المخاطر ورفع تقارير التقدم في التنفيذ إلى إدارة المخاطر بشكل مستمر من خلال التنسيق مع رواد المخاطر.	إدارة الفروع



• مراجعة وتحديد سجلات المخاطر بشكل مستمر وتحديد وتقييم أي مخاطر جديدة ورفعها إلى إدارة المخاطر التابعة للإدارة العامة للمخاطر والأزمات بشكل دوري بالتنسيق مع رواد المخاطر.	
• الالتزام بالسياسات ذات العلاقة بعمليات إدارة المخاطر. • المشاركة بشكل فعال في عمليات إدارة المخاطر على مستوى الوزارة. • تبني ممارسات إدارة المخاطر وتنفيذها في الأعمال اليومية. • تقديم اقتراحات بالشكل المستمر في كيفية تحسين وتطوير عمليات إدارة المخاطر في الإدارات العامة والإدارات. • الالتزام بحضور أي تدريبات ذات علاقة بإدارة المخاطر يتم الإعلان عنها.	منسوبي الوزارة
• تنفيذ عمليات المراجعة على عمليات إدارة المخاطر بما يتماشى مع إطار COSO وERM ومعيار ISO 31000. • مراجعة مدى كفاية وفعالية وكفاءة إطار عمل إدارة المخاطر. • المراجعة والتأكد من تنفيذ إطار عمل إدارة المخاطر. • مراجعة مدى التزام الإدارات في تطبيق عمليات إدارة المخاطر. • مراجعة التزام الإدارات بالأدوار والمسؤوليات المتعلقة بإدارة المخاطر. • تقديم نظرة مستقلة عن مدى دقة وموثوقية المعلومات والبيانات الخاصة بالمخاطر التي يتم تقديمها إلى الإدارة العليا واللجنة التوجيهية. • تقديم تأكيدات عن أداء وقدرة الإدارات على تنفيذ عمليات إدارة المخاطر.	الإدارة العامة للمراجعة الداخلية
• الالتزام بتطبيق أي أدلة إرشادية ذات علاقة بإدارة المخاطر صادرة من قبل الوزارة أو الإدارة العامة للمخاطر والأزمات. • تحديد وتقييم وإدارة المخاطر التي تواجه الجهة. • تحديد قابلية تحمل المخاطر وتحديد مؤشرات المخاطر الرئيسية والإبلاغ عنها بشكل مستمر ودوري للوكالات المختصة والإدارة العامة للمخاطر والأزمات. • تزويد الوكالات المختصة والإدارة العامة للمخاطر والأزمات بسجلات المخاطر والتقارير ذات الصلة بالمخاطر الرئيسية.	الجهات المرتبطة بالوزارة



٧. الحفاظ على السياسة

٧,١ الملكية

تعد الإدارة العامة للمخاطر والأزمات المالك لهذه السياسة.

٧,٢ الموافقات

تعد الإدارة العليا لإدارة المخاطر هي المسؤولة عن اعتماد سياسة إدارة المخاطر بالوزارة من أجل ضمان استمرار كفاءتها وفعاليتها.

٧,٣ المراجعة والتحديث

الإدارة العامة للمخاطر والأزمات هي المسؤولة عن تطوير وتحديث هذه السياسة بشكل سنوي - أو كلما دعت الحاجة- ولها التنسيق مع كافة القطاعات ذات العلاقة.

٧,٤ النشر والتعميم

تعمم هذه السياسة على كافة الأطراف المعنية الداخلية والخارجية.

٧,٥ الوثائق المرجعية

- المعيار الدولي لإدارة المخاطر المؤسسية ISO ٣١٠٠٠:٢٠١٨.
- إطار إدارة المخاطر المؤسسية (COSO ERM) الصادر عن لجنة رعاية المؤسسات.
- معهد المراجعين الداخليين (IIA - Institute of Internal Auditors).
- معايير الأمانة العامة لمجلس المخاطر الوطنية.

